العلاقات التجارية العثمانية الروسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

م. د. أحمد حافظ إبراهيم
وزارة التربية

الملخص

كان للعلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية الاثر الكبير في حركة التقارب بين الشعوب على الرغم من شح البحوث التي تناولتها لذلك اكتسب البحث اهمية كبرى لموقع واهمية الدولتين على الرغم ان العلاقات اتسمت بالحروب التي شهدت ما يقارب عشرة حروب, والعلاقات التجارية بين الدول العثمانية وروسيا القيصرية اخذت منحنى من التقارب على مستوى التبادل , والبحث يتناول بثلاث محاور الموقع والحدود كمحور اول ,اما المحور الثاني فتناول العلاقات التجارية بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية في حين جاء المحور الثالث ليتناول العلاقات التجارية التنافسية بشكل مباشر وغير مباشر وقد تناولنا ضمن السياق العام للبحث تأثير الثورة الصناعية على حركة التجارة في القارة الاوربية بشكل عام واثرهما على الدولتين.

وخلص البحث عدد من النتائج كان من بينها قيام الدولة العثمانية بفتح الاسواق امام المنتجات الروسية جراء الهزائم العسكرية وطالبت بامتيازات اوسع تجاريا لصالح تجارها، وتم الاعتماد على العديد من المصادر العربية والانكليزية افادة موضوع الدراسة وقد كان من أبرزها تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار لخليل إينالجيك، و تاريخ الدولة العثمانية ليلماز أوزتونا، وغيرها من المصادر.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، روسيا، التجارة، البحر الأسود، الموقع والحدود، الأسواق، المعاهدات.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 11, Issue 36, May 2024
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Ottoman-Russian trade relations in the second half of the eighteenth century

Dr. Ahmed Hafiz Ibrahim
Ministry of Education
alzawydahmd96@gmail.com

Abstract:

The economic relations between the Ottoman Empire and Tsarist Russia had a great impact on the movement of rapprochement between peoples, despite the scarcity of research that dealt with them, Therefore, the research gained great importance for the location and importance of the two countries, even though the relations were characterized by wars that witnessed nearly ten wars, and the commercial relations between the Ottoman Empire and Tsarist Russia. It took a curve of convergence at the level of exchange, and the research deals with three axes, location and borders as the first axis, while the second axis deals with trade relations between Tsarist Russia and the Ottoman Empire, while the third axis comes to deal with competitive trade relations directly and indirectly. We have discussed within the general context of the research the impact of the industrial revolution, On the movement of trade in the European continent in general and its impact on the two countries.

The research concluded with a number of results, including the Ottoman Empire opening markets to Russian products as a result of military defeats and demanding broader commercial privileges for the benefit of its merchants, Many Arabic and English sources were relied upon to inform the subject of the study, the most prominent of which was the history of the Ottoman Empire from its rise to decline by Halil Inalcık, The History of the Ottoman Empire by Yilmaz Oztuna, and other sources.

Keywords: The Ottoman Empire, Russia, trade, The Black Sea, Location and borders, markets, Treaties.

المقدمة:

تدهور اقتصاد الدولة العثمانية كثيرا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والسبب في ذلك يعود الى النظام الاقتصادي العثماني المستمد من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية القديمة، وعدم تطويره اسوة بالاقتصاد الاوربي الذي شهد تطورا لافتا في حينها ، مما فسح المجال للهيمنة الاقتصادية الاوربية على السوق العثمانية التي تحولت الى منطقة استهلاكية تغزوها المنتجات الاوربية عن طريق التجار الاوربيين المقيمين على شكل جاليات وتحت اشراف قناصلهم لاسيما التجار اليهود الذين امتلكوا زمام التعامل المالي في السوق العثمانية ، والحال ينطبق على الاقتصاد الروسي كونه اقتصاد مغلق يصعب الدخول فيه، مما دفع روسيا للبحث عن المواد الخام لحاجة صناعتها الى تلك المواد مع البحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، وتشجيعها للتجار الروس للمتاجرة ولاسيما في الاسواق العثمانية .

لذا وقع الاختيار على العلاقات الاقتصادية بين قوتين حكمتا أراضٍ شاسعة هما الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية مطلع القرن الثامن عشر، وما افرزته تلك العلاقات من مصالح متبادلة وما تم التوقيع عليه من اتفاقيات تجارية بعد كل حرب وقعت بين الدولتين على الرغم من ضعف هذه العلاقة الاقتصادية .

تمهيد

للتعرف على العلاقات الاقتصادية (التجارية) بين أي دولتين يجب علينا تبيان حدودهما والمواقع الاستراتيجية والممرات المائية، لذا يجب علينا تناول الموقع والحدود لكل من الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قبيل القرن الثامن عشر على الرغم من ان الصفة الغالبة على طبيعة العلاقات الروسية– العثمانية انها علاقة حرب بين الطرفين اذ شهدت حوالي عشرة حروب رسمية بين الطرفين وان كانت فترة الرخاء والهدوء قليلة جدا لذا فإن حركة التجارة بين الطرفين تكون بسيطة وهي كالآتي:

أولاً– نبذة عن الموقع الجغرافي والحدود الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية حتى القرن التاسع عشر:

أ– الموقع الجغرافي وحدود الدولة العثمانية حتى القرن الثامن عشر.

قامت الدولة العثمانية على أنقاض دولة سلاجقة الروم، فقد كانت في بداية أمرها إمارة تابعة للسلاجقة في الشمال الغربي للأناضول على الحدود مع الدولة البيزنطية، ثم ما لبثت أن استقلت عنهم بعد اجتياح المغول للمشرق الإسلامي وانحلال الدولة السلجوقية إلى عدة إمارات وممالك صغيرة، أخذ العثمانيون بعد استقلال إمارتهم سنة ٦٩٨هـ / ١٢٩٩م بالتوسع شرقًا في شبه جزيرة الأناضول، فأخضعوا لحكمهم الإمارات المتفرقة فيها، كما اتجهوا غربا نحو شبه جزيرة البلقان، واستطاعوا فتح القسطنطينية سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م ، ووصلوا في فتوحاتهم إلى المجر[١]، وتحولوا من إمارة صغيرة مغمورة إلى دولة محلية ممتدة في الأناضول والبلقان[٢].

شهدت بداية القرن السادس عشر تحول للحملات العثمانية نحو الشرق ، اذ وسّع السلطان سليم الأول نفوذ الدولة إلى شمال العراق بعد انتصاره على الصفويين في جالديران سنة ٩٢٠هـ / ١٥١٤م، كما ضم بلاد الشام ومصر بعد هزيمة المماليك في مرج دابق ٩٢٢ هـ / ١٥١٦م والريدانية ٩٢٣هـ / ١٥١٧م، كما دخل إقليما الحجاز والجزائر وأصبحت تلك المناطق تحت السيادة العثمانية[٣].

ولما اعتلى السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦م) العرش استأنف الفتوحات في أوروبا، ففتح المجر ووصل إلى حدود فيينا عاصمة النمسا، واستولى على عدة جزر في البحر المتوسط، أما الشمال الإفريقي فقد بسطت الدولة العثمانية نفوذها عليه بطلب من أهله حماية لهم من الأوربيين، وبذلك أصبح البحر المتوسط في معظمه تحت السيطرة العثمانية[٤].

وفي آسيا استطاع السلطان سليمان القانوني انتزاع العراق كله من الصفويين، ووطد الحكم العثماني في اليمن واستولى على ميناء عدن، وصار البحر الأحمر بحرًا عثمانيًا خالصًا وبوفاة السلطان سليمان القانوني سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م أصبحت الدولة العثمانية دولة عالمية ممتدة في ثلاث قارات بمساحة إجمالية تساوي (١٤,٩) مليون كم٢) [٥].

استمر التوسع بعد السلطان سليمان القانوني حتى نهاية القرن السابع عشر، وبلغت آخر عهد مراد الثالث (١٠٠٣هـ / ١٥٩٤م) أقصى مساحة لها (١٩,٩) مليون كم ٢) [٦]، إذ فتحت جزيرتي قبرص وكريت في البحر المتوسط، وأخضعت تونس لسيادتها، واجتازت بلاد القوقاز وفتحت تبريز ووصلت إلى سواحل بحر قزوين (الخزر) في الشرق، ولكنها فقدت شمال العراق لصالح الدولة الصفوية ، وفي جهة أوربا توغلت في الأراضي النمساوية وكادت تدخل فيينا سنة ١٦٨٣م لولا تكاتف الدول الأوربية ضدها[٧].

أخذت الدولة العثمانية بعد القرن السابع عشر تفقد أراضيها شيئًا فشيئًا، وضعفت أمام أعدائها وتوالت هزائمها، ففي القرن الثامن عشر فقدت السواحل الشمالية للبحر الأسود بما في ذلك القرم لصالح روسيا وتنازلت بموجب معاهدة (كارلوفتز) Karlowitz [٨] , عن أجزاء من أراضيها شمال نهر الدانوب مثل بودوليا والمجر وترانسلفانيا للنمسا، وانحسرت سيادتها عن الأراضي الأوربية حتى بلغراد ، وفي آسيا في الشرق استولت روسيا على سواحل بحر الخرز، واسترد الصفويون تبريز، وتراجعت مساحة الدولة العثمانية نهاية القرن الثامن عشر إلى (١٢مليون كم٢) تقريبًا [٩].

وبالتالي فقد كان للدولة العثمانية دور بارز في التجارة العالمية بسبب موقعها الاستراتيجي على ملتقى طرق التجارة البرية والبحرية بين الشرق والغرب والجنوب والشمال، وقد استطاعت المحافظة على تفوقها التجاري على الرغم من التحول الجزئي لطرق التجارة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨م، وذلك حتى القرن الثامن عشر، حينما بدأت الموازين التجارية تميل لصالح الدول الأوربية[١٠].

ب- الموقع الجغرافي وحدود روسيا والنزاع مع العثمانيين حتى القرن الثامن عشر.

لقد كانت روسيا بحاجةٍ إلى طرق المواصلات البحرية، لكي تواكب التطور الجيوسياسي والعسكري والاقتصادي الكبير الذي طال الدول الكبرى والمحيطة ابتداءً من القرن السادس عشر، إذ أكد القيصر الروسي (بطرس الاكبر) Peter the Grea (١٦٨٢-١٧٢٥) [١١] ، والذي يعدّ مؤسس دولة روسيا الحديثة[١٢]، واندفع القيصر داعيا للحاجة إلى البحر لصالح الدولة, وكانت السلطات العثمانية تسيطر على البحر الأسود، في حين السويد تسيطر على بحر البلطيق[١٣]،

كما واحتل الإقطاعيون السويديون في بداية القرن السابع عشر الأراضي الروسية في حوض البلطيق فكان البحر بالقرب من روسيا إلا أن الوصول اليه كان متعذراً[١٤].

عندها قرر بطرس الأكبر وضع ثلاثة أهداف أمام عينيه والمتمثلة بامتلاك أراضي أوكرانيا وبلاروسيا وثانياً إيجاد منفذ إلى بحر البلطيق وثالثاً الوصول إلى البحر الأسود والاستيلاء على الأراضي العثمانية[١٥] ، إذ تمكّن من تحقيق جملةً من الأهداف الستراتيجية وهي على الشكل الأتي:

اولًا- تمكن في عام ١٦٩٦م من الاستيلاء على آزوف – الحصن العثماني المنيع عند مصب نهر الدون- فكان أول انتصار يحرزه بطرس الأكبر على العثمانيين[١٦].

ثانيًا- جرت محادثات صلح في مؤتمر كارلوفتز (١٦٩٨-١٦٩٩م) وانتهت الحرب العثمانية-الروسية في تلك الفترة، بتوقيع معاهدة الصلح بين روسيا والدولة العثمانية في اسطنبول عام ١٧٠٠ م، والتي استولت روسيا بموجبها على آزوف وناجافروج ومناطق أخرى وحصولها على الامتيازات في الدولة العثمانية[١٧].

ثم بعد ذلك تجددت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، في أعقاب اعتلاء كاثرين الثانية Catherine II (١٧٦٢-١٧٩٢) [١٨]، العرش الروسي، واستمرت هذه الحرب عدة اعوام (١٧٦٨-١٧٧٤) سارت العمليات الحربية بشكل متساوي، وفي عام ١٧٧٣ مني العثمانيون بخسارة في نورتوكاي وبعد ذلك اجتازت القوات الروسية نهر الدانوب وأحرزت العديد من الانتصارات الكبيرة[١٩]، ونتج عن تلك الحرب انتقلت إلى روسيا الأراضي الواقعة بين بوغ الجنوبي والدنيبر مع قلعة كينبورن وكذلك قلعتا كيرتش وينيكاله عند بحر آزوف وفي شمال القفقاس أصبحت كاباردا واعترفت الدولة العثمانية باستقلال خانات القرم وبحق المرور الحر للسفن الروسية عبر مضيقي البسفور والدردنيل[٢٠]، وأصبح بإمكان السفن الروسية الوصول إلى البحر الاسود [٢١].

وحاولت بعدها الدولة العثمانية استرداد الممرات البحرية والأراضي التي كانت تابعة لها، فأعلنت الحرب في آب عام ١٧٨٧م على روسيا[٢٢]، وقد استمرت الحرب خمس سنوات تقريباً، استطاعت القوات الروسية احتلال قلعة إسماعيل القاعدة العسكرية العثمانية على نهر الدانوب[٢٣]، بين أعوام (١٧٨٩-١٨٠٧م) احتلت روسيا الافلاق والبغدان (رومانيا و ملدافيا) ، ومن ثم تم عقد معاهدة الصلح في ١٠ كانون الثاني ١٧٩٢م على أن تتخلى الدولة العثمانية بشكل قاطع عن مطالبها باستعادة القرم وتتخلى عن اوزي لروسيا ايضاً ، وأكدت المعاهدة على سريان مفعول المعاهدات السابقة التي جرى عقدها بين الدولتين وأعادت روسيا للدولة العثمانية

(الافلاق ،البغدان، بندر، اسماعيل، كيلي، آق كرمان، وبوصاق) التي استولت عليها روسيا في اثناء الحرب[٢٤] ، وبذلك انتهت هذه الحرب بنصر واضح لروسيا وبمكاسب إقليمية لا يستهان بها[٢٥].

ثانيًا- العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية.

العلاقات التجارية بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية تطورت وتعقدت معها الظروف المحيطة بها ، فأن الحروب التي دارت بينهما قد اوجدت ظروف تلك العلاقة اختلاف عن اية علاقات دولية أخرى بين الدولتين ، فالتوترات المستمرة كانت دائما تؤدي الى حروب متكررة وساهمت مشاكل الاقليات الدينية النصرانية بين الارثوذكس وغيرهم اعاقة تطوير أسطول البحر الأسود التجاري[٢٦]، وكان للموقع الجغرافي المتقارب والذي يشكل حدودًا مشتركة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية دورًا بالغ الأهمية، لاسيما فيما يتعلق بالبحر الأسود فهو يربط بين منطقة شرق وجنوب أوربا (روسيا – أوكرانيا –بلغاريا –رومانيا) ودول القوقاز والدولة العثمانية، ومفتوح في الوقت ذاته على البحر المتوسط عن طريق المضائق العثمانية (البسفور والدردنيل) وبحر مرمرة، ويتصل أيضًا ببحر آزوف عن طريق مضيق كيرتش، وتصب فيه خمسة أنهار هي نهر الدانوب في الشمال الغربي ونهري الدنيستر والدنيبر في الشمال ونهر الكوبان في الشرق ونهر سقاريا في الجنوب، وتبلغ مساحة البحر حوالي ٤٢٠ ألف، أما من ناحية الطرق التجارية فعبر هذا البحر تمر أهم طرق تجارة العصور الوسطى ,وشكلت موانئ البحر الأسود أحد المعابر الرئيسة للبضائع الشرقية وأهمها الفلفل والأنواع الأخرى من التوابل والصباغ , وكانت كل من موانئ(كافا، وكيليا ، وآق كيرمان ،وآزوف) مراكز العبور الأساسية لتجارة الشمال – الجنوب تلك, وبالعكس زود تجار اسطنبول وصناعها مناطق شمال البحر الأسود بالأقمشة الصوفية, والمنسوجات الحريرية من مدينة بورصة التي كان عليها الطلب مرتفعا في بولندا والسويد وروسيا[٢٧].

فمن حيث الدوافع الاقتصادية فإن سيطرة روسيا على الساحل الشمالي للبحر الاسود في القرن الثامن عشر وازدياد عدد السكان في جنوب روسيا وكذلك الازدهار الزراعي والتجاري الذي شهدته المنطقة [٢٨] ، جعل من المضائق منطقة ذات أهمية بالغة من أجل تصدير بضائعها الى بلدان البحر الأبيض المتوسط والى أوربا ، لاسيما وأن بحر البلطيق يتجمد في فصل الشتاء مما يحرمها من تصدير بضائعها الى أوربا بشكل خاص [٢٩].

أصبحت روسيا متقدمة مقارنة مع الشرق المجاور لها، إلا أنها بقيت متخلفة قياسا مع الغرب الأوربي المنافس لها الذي استفاد من انجازات الثورة الصناعية ، ومن هنا فإن مصالح

روسيا النامية تتطلب الاستمرار في البحث عن أسواق لبضائعها وعن مصادر الخامات ، وعن طرق مائية صالحة لتجارتها، وعن أراضي خصبة جديدة فاتجهت بسياستها السياسية والعسكرية والاقتصادية صوب اراضي وممتلكات الدولة العثمانية في القفقاس والبحرين الأسود وقزوين الغنية بالموارد الطبيعية والزراعية [٣٠] .

إن سيطرة روسيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر على حوض ومناطق البحر الأسود والقرم والدانوب بشكل واسع قد حرم الدولة العثمانية من موارد اقتصادية كبيرة وقلت حركة التجارة العثمانية في تلك المناطق، وفتح الأبواب أمام روسيا القيصرية للتجارة بشكل أوسع مما زاد من مواردها الاقتصادية ، واصبح الامر ان الدولة العثمانية لن تسطيع المتاجرة في تلك المناطق إلا بعد موافقة روسيا القيصرية [٣١] .

اشارت الإحصاءات إلى أن المصدر الرئيس لإيرادات الباب العالي تكون من منتجات الأرض ,إذ كان الاهتمام الرئيس للحكومة العثمانية مثلا هو تأمين التدفق المتواصل للمواد الغذائية الأساسية للعدد الضخم من سكان المدن الرئيسية لاسيما سكان إسطنبول، وكان حوض نهر الدانوب ومنطقة السهوب الممتدة بين إقليم دبروجيا ونهر الدون على البحر الأسود التي تعد أبرز المناطق المصدرة للحبوب والأخشاب والأسماك لإسطنبول عن طريق مرافئ البحر الأسود[٣٢]، و ساهمت الفتوحات العثمانية في البلقان وأوربا الشرقية أن تدفع هذه الأقاليم ضرائب سنوية لخزينة الدولة وبالتالي تحسن مستواها الاقتصادي [٣٣] .

إن الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية ادت الى دخول الدول الأوربية الى خط المنافسة مع روسيا على الاسواق العثمانية ، فالموقع الجغرافي انف الذكر الذي تمتعت به الدولة العثمانية من حيث وقوعه على أهم تقاطعات الطرق التجارية القادمة من آسيا وإفريقيا و أوربا وقرب أسواقها من أوربا كل تلك العوامل ساعدت في توسيع التجارة الخارجية العثمانية[٣٤] .

لقد شغلت روسيا المكان الأول في مجال صهر الحديد الصلب ومكانا متقدما في مجال التعدين عموما على صعيد العالم ، اذ بلغ في مطلع القرن الثامن عشر عدد مؤسسات التعدين في روسيا حوالي (١٠٠) مؤسسة وفي أواخر القرن نفسه تجاوز عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة حوالي (٢٠٠) مؤسسة كان نصفها يدخل في عداد المؤسسات الصناعية الكبيرة ، إذ بلغ مجموع العاملين ما يزيد عن (٢٠٠) ألف شخص وعند حلول القرن الثامن عشر فقد بلغ مجموع العمال الأجيرين في روسيا اكثر من (٤٠٠) ألف عامل [٣٥] ، ويبدو أن تقدم روسيا في عدة مجالات اقتصادية مقارنة بنظيرتها الدولة العثمانية في مجال التعدين فقد ساهم في علو كعب الصناعة

الروسية عن نظيرتها في الدول العثمانية قوة ساهم في تقدم العديد من الصناعات الروسية المدنية والعسكرية وتفوقها الاقتصادي ذلك انعكس على مؤسسات الدولة الروسية الأخرى .

ان الدولة العثمانية هي السوق الأقل انفتاحا على الانتاج الصناعي الأوربي ويعيش شعبها الحياة الأكثر تواضعا من الدول الأوربية الصناعية والتجارية الكبرى في نهاية القرن الثامن عشر، والجدول رقم (١) يوضح فارق مستوى الاستهلاك لبعض السلع والمنتجات بين الدولة العثمانية والدول الاوربية اثناء القرن الثامن عشر .

جدول رقم (١) مستوى الاستهلاك في الدول الكبرى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

المادة	الدولة العثمانية	بريطانيا	المانيا	فرنسا	ايطاليا	روسيا
قطن كغ	٠/٣٣	٠/٣٣	٧/٣	٧/ ٠	٥/٥	٣/ ١
سكر كغ	٦/٨	٣٧/ ٧	١٩/١	١٨/٠	٤/٩	٧/٨
حديد وصلب كغ	٢-٥	٤٤٥/ ٠	٥٣٩/٠	٢٩٨/٠	٥٨/٠	٦٦/٠٣
فحم طن	٠/٠٦٣	٤/٧	٢/٧	١/٦	٠/٣	٠/٣

وان الجدول اعلاه يبين لنا أن مستوى الاستهلاك في نهاية القرن الثامن عشر ويقارن معدلات كمية الاستهلاك الفردي في الدولة العثمانية وبعض الدول الاوربية الكبرى ومن بينها روسيا القيصرية وان الدولة العثمانية السوق الاقل انفتاحا على الانتاج الصناعي الاوربي ويعيش شعبها الحياة الأقل تواضعا [٣٦] ، وقد شكلت حركة التجارة و العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكلها الغير مباشر والمباشر امر ذو تأثير كبير ومهم .

أ-العلاقات التجارية التنافسية (الغير مباشرة) بين الدولتين:

شهدت العلاقات التجارية الروسية -العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تنامي الاهتمام الروس بالحياة العامة للناس وهذا التطور كان فعالا في التأثير في تغير ظروف التجارة مع اتساع المنافسة مع الدول الاوربية على الاسواق العثمانية ، فقد كانت معارضة شديدة من قبل الحكومات الاوربية بشأن محاولات روسيا لتقوية موقعها في اسيا المجاورة لها ، فقد اتخذت الحكومة الروسية مجموعة من الاجراءات من اجل توسيع التجارة مع الدولة العثمانية كنقل البضائع القادمة الى روسيا مرة ثانية الى القرم ، إذ شكلت امارة القرم مركز مهم للتجارة الروسية باتجاه الاسواق العثمانية ، أذ إن اغلب السلع الروسية تتجمع

في القرم ومن ثم يأتي التجار العثمانيين لشرائها من الوسطاء تجار القرم ومنها إلى الأسواق العثمانية[٣٧].

كانت مسألة السماح للتجارة الروسية بعد معاهدة كوجك- كينارجي-CJK QINARGY[٣٨] ، وهذا ما اكدت علية المعاهدة في البندين الحادي عشر والثاني عشر بحرية استخدام الممرات العثمانية إحدى المكاسب الهامة التي حققتها روسيا بعد قرن من الصراع مع الدولة العثمانية، ونتيجة لذلك تحول الثقل الاقتصادي الروسي إلى المنطقة المواجهة للبحر الأسود في جنوبي البلاد فقامت الموانئ الروسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر وفي مقدمتها ميناء أوديسيا Port of Odyssia بتطوير صادراتها من الحبوب عبر الممرات المائية من البحر الاسود فالمتوسط ومنه إلى بلدان غرب أوربا وخاصة إلى بريطانيا ، فظهر اهتمام اضافي بالسوق العثمانية من قبل روسيا ، فالنشاط الاقتصادي المتطور لموانئ البحر الأسود ، قد ساعد على ان تكتسب العلاقات التجارية بين الامبراطوريتين مكانه مهمة [٣٩].

لقد حاول معظم السلاطين العثمانيين تنظيم وحماية العملة العثمانية وتنظيم الضرائب والاهتمام بالتجارة محاولين تنظيمها بما يخدم مصالح الدول وقبلوا بمبدأ حرية التجارة وجازوا بعض القوانين الخاصة بحرية التجارة، وقد سعوا لذلك الهدف كثيرا من اجل تحسين اقتصاد الدولة وزيادة الدخول لخزينة الدولة [٤٠] ، وعلى الرغم هذا النمو فقد كانت هناك عوامل تسير في غير مصلحة التجارة الروسية وهي دخول الدولة العثمانية بولايتيهما الدانوبيتين السوق الدولية لتجارة الحبوب كمنافسة لروسيا والتحول التدريجي لبريطانيا عن الأسواق الروسية إلى الأسواق العثمانية، بعدما أصبح المتوسط بالنسبة لبريطانيا طريقاً تجارياً واستراتيجياً مع الهند والشرق الأقصى، والجانب الاخر الذي جعل من بريطانيا تعزز من اهمية الدولة العثمانية خصوصا باستيراد المواد الخام لصناعتها بعد عام ١٨٤٦م ، عندما رفعت بريطانيا الضرائب الجمركية عن استيراد الحبوب فحازت الدولة العثمانية مكان متقدم بين الدول المصدرة إليها، وكانت الحنطة المصدرة من ولايتي الدانوب أهم الصادرات العثمانية[٤١].

إن انفتاح الأسواق العثمانية وسهولة تنقل التجارة فيها، وما حصلوا عليه من امتيازات وحرية في ممارسة أعمالهم التجارية، عكس الأسواق الروسية التي كانت تقيد حركة التاجر، بل تقوم بالتضييق عل يه، دفع الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا فأخذت الأخيرة تستبدل الحنطة الروسية بالحنطة العثمانية وتؤمن المصنوعات في وقت كثرت فيه شكاوى التجار البريطانيين من التدخل بعملهم الذي تتعرض لها منتجاتهم الصناعية في الأسواق الروسية ،بنظيراتها أسواقاً أكثر انفتاحاً وأوسع استيعاباً في الدولة العثمانية، وهذا إلى جانب استيراد ما تحتاجه

هذه الصناعة من المواد الخام، وبذلك أخذ التبادل التجاري بين بريطانيا وروسيا يتراجع بشكل ملحوظ مقترناً في الوقت ذاته بتضارب مصالح الدولتين التجارية والسياسية والاستراتيجية في وسط آسيا والهند[٤٢] ، وبعدما فتحت معاهدة بلطة ليمان Treaty of Balta Liman ١٨٣٨م [٤٣] ، واتفاقية التعرفة (١٨٥٠) سوق الدولة العثمانية امام المنتجات البريطانية وأصبح العثمانيون في المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة من بريطانيا [٤٤] .

أنّ روسيا قد زادت في اصرارها على تدمير الدولة العثمانية لأسباب اقتصادية إضافة للأسباب الاستراتيجية[٤٥] ، وساعد على تنفيذ تلك الأجندة السياسية انتصاراتها في المعارك مع العثمانيين فقد ساهمت تلك الانتصارات على السماح لهم بالمتاجرة وتوسيع نشاطهم التجاري بحرية في المنطقة وقد استغلت روسيا انتصاراتها العسكرية للقيام بتجارتها بالسوق العثمانية حتى لو كان بصورة غير مباشرة عن طريق بعض التجار من رعاياها داخل الدولة العثمانية [٤٦] ، ويبدو أن العلاقات الاقتصادية التجارية لم تأخذ اهمية كبيرة بالنسبة للدولة العثمانية على اعتبار أن روسيا كانت تعتبر العدو الأول لها ذلك ما يعكس توتر العلاقات بينهما على مختلف الصعد ومنها الاقتصادية والتجارية.

أما النمسا فكانت إحدى الدول الكبرى ذات الاهتمام المباشر بالتجارة مع الدولة العثمانية فيما يخص شراء الحبوب من ولايتي الدانوب أو بالتبادل التجاري مع مناطق عثمانية أخرى عبر مصب الدانوب فالبحر الأسود والمضائق لذلك قامت النمسا في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر بتطوير خطوطها الملاحية مع مرافئ الدولة العثمانية ولكن التجارة النمساوية كانت تعتمد بالدرجة الأولى على حرية الملاحة في الدانوب ومصبه، بيد أن تزايد طلب النمسا على الحنطة العثمانية شكل تحدياً لصادرات ميناء أوديسا في تلك المادة، فأخذت روسيا التي لم تكن عملياً دولة دانوبية تعرقل التجارة النمساوية والبريطانية أيضاً في نهر الدانوب مستندة إلى معاهدة ١٨٢٩م التي أعطتها الحق بالإشراف على مصب ذلك النهر وتجارته[٤٧] ، وان ذلك يبدو وجود الدولة العثمانية مستقلة غير مهددة هو ضمان لتجارة بريطانيا والنمسا مع تلك الدولة ، ولهذا كان القضاء على الدولة العثمانية بالمفهوم الروسي يعني القضاء على شريك تجاري مربح لهما.

كان لفرنسا لها دورا في محاوله التعكير و المساهمة في عدم نجاح وتطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا والدولة العثمانية ، فإذا وجدت هناك تقارب في مجال معين بينهما فأنها تثير حفيظة العثمانيين ضد الروس أو العكس وكذلك تعمل على اثارة وافتعال الازمات والقلاقل لدى الأطراف من رعايا الدولتين من أجل هدف واحد الابقاء على امتيازاتها التجارية

ومحاولة الحصول على امتيازات جديدة مع الدولة العثمانية ، ولا يوجد منافس تجاري لمنتجاتها وبضائعها في الاسواق العثمانية وان تبقى تجارتها نشطة، وقد كانت دائما تدعي ان ذلك للحفاظ على توازن القوى في شرق القارة [٤٨] ، فقد كانت ظاهريا في صداقة مع الدولة العثمانية إلا إنها واقعيا كانت تحاول تنفيذ أجندتها الخاصة لمصالحها الاقتصادية ولتأمين تجارتها مع الشرق، وان ذلك الامر كان دائما يقلق الروس الذين كانوا خائفين على تجارتهم مع الدولة العثمانية من النفوذ والضغط الذي مارسته بريطانيا وفرنسا وكذلك النمسا على الدولة العثمانية [٤٩] ، ويبدو أن العمليات التجارية تحدث بين الدول جراء الحاجة لها أو بعمليات ضغط جراء العمليات العسكرية و الضغط السياسي كالذي مورس على الدولة العثمانية من قبل الدول الكبرى لإجبارها للخضوع لميولها ورغابتها بالمقابل واجهت الضغط الروسي وحاولت الدولة العثمانية التوفيق بين كل الأطراف .

ب-العلاقات التجارية المباشرة بين روسيا والدولة العثمانية:

تعود العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية بشكل مباشر إلى القرن السادس عشر الميلادي، وبدأت تأخذ المنحى التجاري مع بداية القرن , إذ وصل وفد روسي بزعامة السفير إلكسندر كولو Alexander Colo, إذ ظهرت مجموعة من التجار رغبتهم في تسويق منتجاتهم إلى الدولة العثمانية، وبالتالي سعت روسيا منذ عام ١٤٩٢م الى افتتاح سفارة روسية في اسطنبول، لكنها لم توفق في ذلك، ومع حلول عام على (١٥١٥م) استطاعت الحصول على الإذن بدخول التجار الروس إلى الأراضي العثمانية ونحو سواحل البحر الأسود وصولاً إلى البوسفور في بداية القرن السابع عشر[٥٠].

في القرن الثامن عشر عمدت روسيا إلى توظيف المعاهدات مع الدولة العثمانية في نهاية أي حرب تنشب بين الطرفين ، فكانت تحقق مكاسب على حساب الدولة العثمانية وايجاد موطئ قدم لها[٥١] ، في كل معاهدة تحصل على امتيازات تجارية جديدة، علما بأن البلدين كانت تجمعهما علاقات تجارية قديمة[٥٢] ، ونتيجة للزيادة الحاصلة في الحركة التجارية بين الطرفين فقد تم بناء مركز للحجر الصحي في منطقة فاكران ، ومن هذا المركز كانت توزع البضائع العثمانية ويتم توزيعها الى جميع انحاء روسيا فضلا عن ذلك قيام المعارض والاسواق لكلا البلدين ، ولغرض الوصول الى النتائج المرضية والايجابية في هذا المجال وغالبا ما كانت تحاول استغلال روسيا ذلك الامر لتنزع امتيازات جديدة من الدولة لعثمانية[٥٣] .

ففي اذار ١٧٥٣م قدم القائم بالأعمال الروسي في اسطنبول طلبا لإنشاء شركة روسية موحدة تتولى ادارة جميع الاعمال التجارية الروسية ، ومن جانبها ردت الحكومة العثمانية بالموافقة في آذار ١٧٥٥م على انشاء الشركة الروسية ليكون مقرها ميناء يمانيركستي وتم تحديد البضائع منها (اقمشة الكتان للمراكب الشراعية ، والبضائع الصناعية ، والجمال ،وسرس زنجيل الحديد للزوارق، والأسماك ، والأصباغ) ، وتقرر ان تأخذ الدولة العثمانية ضريبة من التجار المسلمين والنصارى على حد سواء في الاسواق [٥٤].

فقد ذكر السفير الروسي في استانبول نيلبيوف Nelbyov الذي أشار في بيان حول التجارة مع الدولة العثمانية ان هنالك طلب كبير على الفرو الروسي ، والذي تصنع منه المعاطف الشتوية ، اذ يورد ذلك الفرو الى كل انحاء الدولة العثمانية عن طريق القوافل المحملة به الى انحاء الدولة كافة ،اذ قام العثمانيون بأستيراد سلع الرفاهية مثل الفراء ، واجازت الادارة العثمانية استيراد انواع من ملابس التشريفات المبطنة بالفراء الروسي غالية بدرجة كبيرة ، بينما في روسيا كان هناك طلب على عقاب الخيول وهو ما يتضح من النماذج التي مازالت موجودة في مقتنيات (الكرملين الروسي) [٥٥]، فقد اكتسبت تجارة الفرو وتوجه الأسواق العثمانية نحو الفرو واكتسب ذلك اهمية كبيرة بالنسبة للحكومتين وقد صدرت مراسيم سابقة في القرن الثامن عشر بشأن استحداث ثلاث وظائف تتخصص في خياطة الملابس المصنعة من الفرو لقد ارسل السلاطين العثمانيين تجار البلاط السلطاني لشراء أنواع مختلفة من الفراء، إذ كان التجار من قازان واستراخان والقرم بينما كان التجار من الارمن ينقلون الحرير الفارسي عبر روسيا والدولة العثمانية الى القارة الاوربية[٥٦].

وقد ساهمت التنازلات العثمانية عن بعض الممرات المائية، بموجب معاهدة كوجك كنيارجي" عام ١٧٧٤م، قد منحت أيضاً امتيازات تجارية وأعطي التجار الروس الحرية في ممارسة أعمالهم التجارية، ووصل التجار الروس في نهاية القرن الثامن عشر الى مختلف انحاء الدولة العثمانية في شمال القارة الافريقية والجنوب الشمالي من اسيا ، واصبح حدود جديدة للعلاقات التجارية الروسية العثمانية مستندين في سعيهم هذا على نص البند الحادي عشر ساري المفعول الذي اكد من اجل المنفعة والفائدة لكلا الطرفين الروسي والعثماني يجب ان تبحر السفن التجارية لكلا الطرفين بكل حرية وبدون أي عوائق او منع والتي تحمل عقود موقعة من قبل الطرفين وفي جميع البحار الواقعة ضمن اراضي الدولتين وحدودهما ، وتسمح سلطات الباب العالي للسفن الروسية التجارية من استعمال اسواق وموانئ الدولة العثمانية

والابحار فيها بشكل حر من البحر الأسود الى البحر المتوسط وبالعكس والتوقف في جميع موانئها وقنواتها [٥٧] .

وتعد المراكز التجارية في المناطق التي اخضعتها روسيا تحت سيطرتها بعد توقيع الاتفاقية ، اذ يعد ميناء اوديسا Odessa واجاكوف Ajakov وسيفاستبول Sevastpol ودامسك Damsk من اهم المراكز التجارية في البحر الاسود ، ويحتل ميناء اوديسا مكانة استثنائية بفعل المكانة الجغرافية التي يتمتع بها إذ تم بنائه لغرض تطوير التجارة الروسية العثمانية ، وبعد ان تم تخفيض الضرائب الكمركية للبضائع المارة من خلاله انعكس بشكل ايجابي على حجم التبادل التجاري الخارجي اذ يورد الى الميناء الفاكهة وزيت الزيتون والنفط والجبن والقطن والتي يتم تصريفها عن طريق اسواق روسيا وثم الانتشار في جميع أنحاء المدن والأقاليم الروسية [٥٨] .

ولأجل تطوير العلاقات التجارية بين الدولتين تم عقد الاتفاقيات ومنها اتفاقية بيلغرادسكي Belgradesky في ١٨ ايلول ١٧٧٩م ، والتي أكدت على مسألة التبادل التجاري وطبقا للاتفاقية فإن تجار كلا الدولتين لهم الحرية في التجارة الحرة وكذلك لهم امتيازات تساوي تلك الامتيازات التي منحت للتجار الأوربيين ، واعطاء أهمية خاصة لحركة التجارة في منطقة البحر الأسود ولاسيما أن القارة الاوربية شهدت نهضة كبيرة اقتصادية وحركة تبادل تجاري [٥٩].

عقدت اتفاقية تجارية في ١٠ حزيران من عام ١٧٨٣م في اسطنبول من قبل المبعوث الروسي بولكفاسك Bolkvasky والوزير العثماني سعيد محمد كايد افندي ، وتناولت قضايا التبادل التجاري للتجار الروس والعثمانيين ، وكذلك القنصليات الدبلوماسية ودعم وتعزيز السفن التجارية في البحر الاسود والمضائق ، وتم تناول القضايا التي تتعلق بحركة التجارة بين الطرفين وتخفف القيود التي تحد من حركة التجارة في موانئ البلدين واسواقهما[٦٠].

فقد شهد الربع الاخير من القرن الثامن عشر مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي بين الدولتين فقد ذكر الباحث في تاريخ التجارة في الامبراطورية العثمانية الاستاذ سيمينو Semenov والذي يؤكد لقد حصلت المقاطعات الجنوبية لروسيا على حياة جديدة في تجارة روسيا ، إذ سمحت للسفن امكانية الابحار الحر في البحر الاسود وبحر قزوين وتصريف وتسويق البضائع والمنتوجات للجزء الاوربي من روسيا المعدوم الحركة على مدار العام واصبحت ذات فائدة مهمة ومنفعة كبيرة قد فتحت للتجار الروس ، وقد بلغ حجم التجارة الخارجية التي مرت من ميناء اوديسا وبشكل دوري فأنه في عام ١٧٩٥م تقدر قيمته التجارية

بحوالي (٦٨) ألف روبل روسي[٦١]، وحجم التبادل التجاري أصبح حوالي (١٧٢) ألف روبل وفي عام ١٧٧٩م اصبح (٢٠٠) ألف روبل وهذا يدل على التغيرات في سبيل التجارة وحركة البضائع ، وان الامتيازات والتسهيلات، وحق التملك للتجار الروس في الدولة العثمانية ذلك قد وسع حدود ساحة انتشار البضائع للتجار الروس الذين يسوقون بضائعهم ليس فقط في اسطنبول فقط ولكن في انحاء الدولة العثمانية في (سوريا ،ولبنان، وفلسطين ،والعراق ،ومصر) على الرغم من أن الامتيازات شكلت ضغطا على الدولة العثمانية [٦٢] .

كانت مقدرات التجارة الخارجية العثمانية تقع تحت سيطرة المواطنين العثمانيين من اليونان والارمن واليهود فقد كانت السفن تعود ملكيتها لليونانيين والعاملين عليها من جنسيات مختلفة ، واما البضائع التي يتم نقلها من الدولة العثمانية الى روسيا في نهاية القرن كانت تشمل (الخيول ، قطعان الماشية ، الخنازير ، الجلود ، الصوف ، الخمر ، التبغ ، زيت الزيتون ، الكشمش ، اللوز ، التمر ، التين ، الحبر ، اشجار جوز الحبر) ، وإن أجزاء مهمة من هذه التجارة كان يأتي من الولايات العربية ضمن الرقعة الجغرافية للدولة العثمانية ، وبعد انتصار روسيا في حرب(١٧٨٨-١٧٩٢م) تم عقد اتفاقية ياسي Yasi في ٢٩ كانون الأول ١٧٩٠م[٦٣]، والتي عززت مكانة روسيا التجارية في الاسواق العثمانية وعلى هذا الاساس شهد الربع الاخير من القرن الثامن عشر مرحلة نوعية جديدة في تطور التجارة الروسية العثمانية إذ شهدت الاسواق والموانئ التجارية عمليات تبادل وشراء في الاسواق بشكل ملحوظ[٦٤].

وفي نهاية القرن الثامن عشر كان مركز الصدارة للإنتاج والتجارة العثمانية هو في مدينة اسطنبول وبعض المدن بدرجة متفاوتة ، وعلى الرغم من توقيع المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بين الدولتين فإنه غالبا ما كانت تتعرض للخروقات في البنود الأساسية والحقوق الخاصة بالتجار، ويعود ذلك بسب المشاكل التي كان المتمردين والخارجين على القانون تحدث في الأسواق التي يتحكم بها بعض الأشخاص الأقوياء ، فلقد كانت هنالك انتهاكات لحقوق التجار من الدولتين ، و كان العلم الروسي فوق السفن المارة في البحار العثمانية يهان ويعتدى أحيانا على البحارة الروس ويتعرضوا للضرب والجرح والقتل ، وقد بررت السلطات ان ذلك بسبب الحماسة المفرطة والشدة من قبل القوات العثمانية ضد العصاة المتمردين والخارجين على القانون[٦٥] .

فقد اقترح احد المسؤولين في السفارة الروسية في اسطنبول يوتينيف Iutinev يجب الدفاع عن التجار الروس وعن حقوقهم ، وعن الرعايا الروس من غير التجار والذين يتعرضون لأعمال شريرة وعدائية وأعمال النصب والاحتيال والغش في الأسواق ، فقد عدت

الدوائر الرسمية الروسية ان عليهم ليس الدفاع عن شريحة من التجار والرعايا بل الى حماية التجارة الخارجية الروسية[٦٦] ، يبدو ان عمليات الغش وتعرض التجار للمضايقات تحدث وترتبط مع تطور الأحداث السياسية والعسكرية التي تمر بها المنطقة .

النتائج:

١- إنّ الحروب الروسية – العثمانية كان من أهدافها الرئيسية السيطرة على الممرات ، وتأمين والموارد الاقتصادية، وقد استطاع الروس تحقيق نقلة نوعية على الصعيد الاقتصادي بعد الانتصار في عدّة مواقع على الدولة العثمانية، وأجبرت الدولة العثمانية على فتح أسواقها أمام التجارة والمنتجات الروسية بعد الهزائم التي تعرضت لها ، حيث تم عقد معاهدات تنص على حرية تنقل السفن الروسية التجارية باتجاه البحر الأسود، الذي كان قبل تلك الحرب بحيرة عثمانية شديدة الحراسة، اذ وصل التجار الروس بحكم الامتيازات الأجنبية إلى البحر الأسود ومن ثم البوسفور.

٢- لقد استطاعت روسيا الإفادة من الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة للدول الأوروبية، وبالتالي المطالبة بامتيازات أوسع فيما خص التجارة والتجار الروس الأجانب ، لان الهدف الرئيسي من الحصول على هذه الامتيازات هو الوصول الى المياه الدافئة والخروج من عالم العزلة.

٣- لقد كانت التجارة في الدولة العثمانية اواخر القرن الثامن عشر على نطاق ضيق ومحدود بسبب تأخر وسائل النقل والمواصلات وقلة الامن على الطرق ورافقها انعدام الاستقرار السياسي وتدهور النشاط التجاري والصناعي .

٤- أنّ الدولة العثمانية بعد التوجه الأوروبي خاصة بريطانيا والنمسا بالتعاون التجاري بينهما، خاصة على صعيد الحبوب وأصبحت الدول الثالثة عالميًا في منتصف القرن التاسع عشر لتصدير الحنطة، مما أثر سلبًا على تجارة الحنطة الروسية وهذا مما انعكس على علاقاتهما السياسية.

٥- اصبحت الحرب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر هي حرب تجارية بين الدولة العثمانية وروسيا كل طرف يحاول الدفاع عن مصالحة الاقتصادية من الطرف الاخر ،وهذا يظهر ان الدولة العثمانية لم تكن قادرة بشكل كبير من التحكم بحركة التجارة .

٦- ان حركة التجارة في بادئ الامر كانت عبارة عن تجار ينتمون الى جهات واطراف اخرى من غير العثمانيين والروس، ولكن مع التطور الاقتصادي العالمي والحاجة الى بعض المواد تم عقد الاتفاقيات التجارية بين الطرفين لتنظيم حركة التجارة .

٧- اظهرت لنا طبيعة حركة التجارة بين روسيا والدولة العثمانية انها كانت ممكن ان تزدهر لولا تدخل الغرب الذي يحاول ان يعكر العلاقة بين الطرفين تماشيا مع مصالحهم ،وان اغلب المواد التي كانت تورد للدولة العثمانية تعتبر مواد كمالية كالفراء وغيرها وهي لاتمس الشعب العثماني باستثناء عدد قليل من طبقة الاثرياء وهذا مأثر سلبا على التجارة العثمانية

الهوامش

References

(١) خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م، ص 19–39.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٦٥–٧٥.

(3)Stanford Shaw, History of Ottoman Empire and modern Turkey, vol. 1, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, pp. 79-86.

(٤) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس بيروت – لبنان، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ص ١٩٨–٢٥١.

(٥) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا – إسطنبول، ١٩٩٠م، ص ٣٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

(7) Stanford Shaw, Op. Cit, pp175-214

(٨) كارلوفتز: هي المعاهدة التي عقدت بين الدولة العثمانية والنمسا ، وبموجبها تقرر ايقاف الحرب بين البلدين واصبح نهر الساف ونهر انه حدا فاصلا بين الدولتين ، وفيها حصلت النمسا على كل المجر وترانسلفانيا ، واسترجعت بولندا واوكرانيا ، اما روسيا فقد احتفظت بازوف واصبحت بلاد الموره ومناطق دالماشيا من ممتلكات البندقية للمزيد من التفاصيل ينظر : شكيب ارسلان ، تاريخ الدولة العثمانية ، دار ابن كثير للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠٠١م ، ص٤١ .

(٩) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، دار النفائس، ط٣، بيروت، ٢٠١٣م، ص ٢٦٧–٣٢٣.

(١٠) أحمد آق كوندو، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول – تركيا، ٢٠٠٨م، ص ٢٣٤–٢٣٦.

(١١) بطرس الكبير او الاكبر : ولد في الكرملين يوم ٣٠ ايار ١٦٧٢م ومنذ ولادته حرص اخا الكبير على تربيته وتعليمه وتثقيفه ، اذ اختا ثيدور سوكوفنين معلما له ثم تولى نيكيتا زوتوف موظف الجباية تعليمه بعد ذلك ، فأتقن بطرس العديد من اللغات منها اللاتينية والبولندية والهولندية نجح في نقل روسيا من دولة تتبع عادات اسيوية قديمة الى دولة اوربية حديثة تتصل اتصالا وثيقا بالحضارة الغربية ، كما نجح في تحويل روسيا من دولة برية الى دولة بحرية تطل على البحر الاسود وبحر قزوين وبحر البلطيق ، فضلا عن اصلاحات في مجالات اخرى لمزيد من التفاصيل ينظر: مشعل مفرح ظاهر الشمري ، روسيا القيصرية في عهد بطرس الكبير ١٦٨٩–١٧٢٥م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦م ص١٤٤.

(١٢) عبد الحميد البطريق، تاريخ أوربا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، مطبعة جامعة الرياض، الرياض، (د.ت)، ص١٩٨.

(١٣) يبيفانوف وفيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة: خيري الضامن ونقولا طويل، دار التقدم، موسكو، (د.ت)، ص١٩٩-٢٠٠.

(١٤) ل.ج. شيني، تاريخ العالم الغربي، ترجمة: مجد الدين حفني ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص٢٥٢-٢٥٣.

(١٥) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٧.

(١٦) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة: زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٦٦-٣٦٧.

(١٧) هاشم صالح التكريتي، دراسات في المسألتين الشرقية والغربية، بغداد ،٢٠١٠، ص٣٠-٣١.

(١٨) كاترين الثانية : تعرف ايضا بكاترين الكبيرة ، الاسم الاصلي صوفي فريدريك آوغست ، ولدت في مدينة شتيجن بدوقية بومرانيا في مملكة بروسيا في ٢١ نيسان ١٧٢٩ ، وتوفيت في ١٧ تشرين الثاني ١٧٩٦م بالقرب من سانت بطرسبرغ ، وهي من ابرز حكام روسيا في التاريخ الحديث ومن اطول النساء حكما ، اذ حكمت مايقارب ٣٤ عاما تزوجت من القيصر الروسي بطرس الثالث ، اعتلت عرش روسيا بعد الانقلاب الذي اودى بحياة زوجها عام ١٧٦٢م ، ازدهرت روسيا في عهدها ، كما توسعت على حساب ممتلكات جيرانها، عملت على تطوير الجيش الروسي ودخلت في حروب مع العديد من الدول الاوربية فضلا عن الدولة العثمانية ، تعاظمت في عهدها الامبراطورية الروسية حتى اضطرت الدول الاوربية الى الاعتراف بها كقوة عظمى ، ولمزيد من التفاصيل ينظر:
Simon Dixon ,Catharine The Great , London ,Routedge, 2015,pp,5-61.

(١٩) ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، ترجمة: حاتم الطحاوي، دار المدار الإسلامي، بنغازي-ليبيا، ٢٠٠٨، ص١٣٦-١٣٧.

(20) J. C. Hurewitz, Diplomacy in the Near And Middle East 1535-1914, Vol. II, New York, 1958, PP.54-61.

(٢١) ثريا فاروقي، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

(٢٢) اكمل الدين احسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الابحاث والتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩، ص٧٥.

(٢٣) يبيفانوف وفيدوسوف، المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٢٤) اكمل الدين احسان اوغلوا، مصدر السابق، ص٧٨ .

(٢٥) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الاولى ١٧٧٤-١٨٥٦م ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ١٩٩٠م ، ص٥٠ .

(٢٦) ثريا فاروقي ، المصدر السابق ، ص٢٣٨-٢٣٩ .

(٢٧) خليل اينالجيك ودونالد كواترت، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الأول ١٣٠٠-١٦٠٠، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت ،٢٠٠٧,ص ٢٧٣-٢٧٤.

(28)Anderson M, The Eastern Question, 1774-1923, London 1966, p.39

(٢٩) عبدالرؤوف سنو ، العلاقات الروسية العثمانية ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، العددان ٣٣-٣٤ ، تشرين الثاني، كانون الاول ١٩٨٤م،ص .

(٣٠) كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٥م ، ص١١ .

(٣١) خليل اينالجيك ، المصدر السابق ، ص٢٠٠-٢٠١ .

(٣٢) بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (١٣٥٤-١٨٠٤) ، ترجمة : عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٢-٩٣

(٣٣) محمد سهيل طقوش، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨ .

(٣٤) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

(٣٥) كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٥م، ص١١.

(٣٦) البير اورطايلي ، الخلافة العثمانية التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر ، ترجمة :عبد القادر عبد اللي ، بيروت ٢٠٠٧م، ص٢٢٧ .

(٣٧) قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط ، مركز دراسات الاسلام والعالم ، فلوريدا الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩٤م ص١٤ .

(٣٨) معاهدة كوجك كينارجي : وقعها ممثلي روسيا والدولة العثمانية في قرية صغيرة تقع في بلغاريا الى الجنوب من الدانوب وقد استمدت اسم المعاهدة من اسم القرية ولمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، المصدر السابق ، ص١٦٣.

(٣٩) M. Anderson: Op Cit , pp. 7-8,.

(٤٠) احمد حامد و حسن مصطفى ، توركية تاريخي قرن جديد وعصرها فردة، اينكيجي طبع ، استانبول ، ١٩٢٦م ، ص٢٥٧.

(٤١) يير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر ١٨١٥ ١٩١٤) ترجمة جلال يحيى، القاهرة ، ١٩٨٠، ص ٣١٠

(42) Eichmann F, Die Reformen des Osmanischen Reiches mit besonderer Berueksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur tuerkischen Herrschaft, Berlin 1858, p. 145-146.

(٤٣) معاهدة بلطه ليمان: هي عبارة عن ميثاق وقعته الدولة العثمانية مع روسيا في قرية بلطه ليمان على البسفور بالقرب من اسطنبول ميثاقا مدته سبع سنوات ، وبقاء القوات العثمانية والروسية التان قامتا بإخماد الثورة في الولايتين الدانوبيتين ، واستبدال انتخاب اميري الولايتين بنظام جديد يقوم على تعين الاميرين من قبل السلطان العثماني بالاتفاق مع الحكومة الروسية واخضاع الادارة في الامارتين لسيطرة المندوبين العثماني والروسي ولمزيد ينظر : هاشم صالح التكريتي ، المصدر السابق ، ص١٥٨-١٥٩ .

(44) Finance Platt, Trade and Politics in British Foreign Policy 1815-1914, oxford, 1968, p. 184.

(45) Handbuch der Europaeischen Geschichte, edited by Theodor Schieder, Vol. 5, Europa von der Franzoesischen Revolution zu den nationalistaatlichen Bewegungen des 19. Jahrhunderts. Stuttgart 1981, p. 53; Puryear, p. 127.

(٤٦) سعيد احمد برجاوي ، الامبراطرية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري ، بيروت ، ١٩٩٣م ،ص١٧٧ .

(47) Chevallier (D), La société du Mont-Liban à l'epoque de la révolution industrielle en Europe. Paris 1971. p. 183; Handels-Archiv. Berlin 1854/II. Gesetzebung. p. 151.

(٤٨) خيرية قاسمية ، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص٤٣-٤٥ .

(٤٩) محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني ، بيروت ١٩٢٥ ، ص٢٩٠.

(٥٠) بسام عبد السلام البطوش ، الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات آداب عين الشمس، مج ٣٧ ،جامعة عين الشمس، ٢٠٠٩م، ص ١٨٦.

(٥١) نسيبة عبد العزيز عبدالله ، الاتجاهات الاصلاحية في الدولة العثمانية ١٦٢٣-١٧٨٩ أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب –جامعة الموصل ، ٢٠٠٦م ، ص٦٦ .

(٥٢) بسام عبد السلام البطوش ، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

(٥٣) فاطمة بوجلطي ، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر ميلادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر ٢٠١٠/٢٠١١، ص ٣٠.

(54)Anderson M, Op Cit, pp116-117.

(٥٥) بسام عبد السلام البطوش، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(57)Anderson M. , Op Cit, pp116-117.

(٥٨) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، المصدر السابق، ص٢٩٨.

(٥٩) حسين مؤنس، الشرق الاسلامي في العصر الحديث، القاهرة،١٩٣٨م ، ص٣٦٢.

(60) Marriot g.a.r, the eastern question, A study in European Diplomacy, London, 1969, p.140.

(٦١) الروبل : هو الوحدة الأساسية لعملة روسيا، والروبل هو العملة الرسمية المتداولة اليوم في كل من روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وترانسنيستريا (بريدنيستروفيه)، بالإضافة إلى اوسيتيا الجنوبية و أبخازيا عملة روسيا الحالي، يعود تاريخ الروبل الى القرن الثالث عشر وظل معتمدا كعملة مع ظهور الاتحاد السوفيتي السابق وبعد انهيار الاتحاد اعتمدته روسيا كعملة رسمية للبلاد وهو ثاني اقدم عملة في العالم بعد الجنيه الاسترليني في ذلك الوقت استخدمت قطع معدنية من الفضة عصوية الشكل وكانت قيمتها تعتمد على وزنها واوال من استخدم الروبل الذهبي كان الامبراطور بطرس الاكبر اول قطعة مسكوكة بشكل نظامي ووحدة وزن القطع لتصبح ٢٨ غرام من الفضة عام ١٧٠٤م وقسم الروبل الى ١٠٠ كوبيك ليكون اول عملة تقسم الى وحدات اصغر ظهرت على عدة اشكال وفئات من الروبل على مر التاريخ وخضع للإصلاحات عديدة اخرها عام ١٩٩٨م : ينظر: روبل- روسي https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ النشر: ١٢ \ ٨ \ ٢٠٢٣.

(٦٢) ماجد صالح المضيان ، اثر اهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة مابين ١٥٣٠-١٩٢٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدعوة واصول الدين قسم العقيدة جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٥ ، ص٦٣.

(٦٣) اتفاقية ياسي: وهي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية في ٩ كانون الثاني ١٧٩٢موان اهم بنودها تبادل اسرى الحرب والسماح للرعايا الذين يعيشون خارج دولتهم بالعودة الى بلدانهم الاصلية او البقاء حسب رغبتهم، وتنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن مينا ازوف وبلاد القرم وشبه جزيرة طمان وبلاد القويان وبساربيا والاقاليم الواقعة بين نهريبجد والدنيسر الذي سيكون حدا فاصلا بين الدولتين وتعيد روسيا للدولة العثمانية مناطق : البغدان واكرمان وكيلي واسماعيل مقابل ان تقوم الدولة باعفاء رعايا البغدان من الضرائب وعدم مطالبة روسيا بتعويضات حرب ويمنع الباب العالي رعايا دولته من الغارات على تفليس وكتاليا الروسيتين وللمزيد ينظر: احمد جودت ، تاريخ جودت (د.ت) ، ج٥ ، ص٢٧٤-٢٧٥ .

(٦٤) اسماعيل سرهنك ، تاريخ الدولة العثمانية ، دار الفكر الحديث ، بيروت ١٩٨٨م ، ص ٢٢٨.

(٦٥) بسام عبد السلام البطوش ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٥٩) اسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨.

ترجمة المصادر إلى اللغة الإنكليزية:

1. Abdul Hamid Al-Batriq, The Modern History of Europe from the Renaissance to the Vienna Conference, Riyadh University Press, Riyadh (undated).
2. Ahmed Abdel Rahim Mustafa, On the Origins of Ottoman History, 2nd edition, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1986 AD.
3. Ahmed Ak Kunduz, The Unknown Ottoman Empire, Ottoman Research Endowment, Istanbul - Turkey, 2008 AD.
4. Bassam Abdel Salam Al-Batoush, Foreign Concessions as One of the Factors of the Decline of the Ottoman Empire, Annals of Ain Al-Shams Literature, Volume 37, Ain Al-Shams University, 2009 AD.
5. Ekmeleddin Ihsan, Ogli, The Ottoman Empire, History and Civilization, translated by: Saleh Saadawi, Center for Research, History, Arts and Islamic Culture, Istanbul, 1999 AD.
6. Fatima Boujalti, Repercussions of foreign privileges on the Levant during the nineteenth century AD, graduation thesis for obtaining a master's degree, specializing in modern history, University of Algiers, 2010-2011 AD.
7. Halil Inalcik, The History of the Ottoman Empire from Rise to Decline, Translated by: Muhammad Al-Arnaout, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2002 AD.
8. Hashim Saleh Al-Takriti, The Eastern Question, The First Phase 1774-1856 AD, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 1990 AD.
9. Hashim Saleh Al-Tikriti, The Eastern Question, The First Phase 1774-1856 AD, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 1990 AD.
10. Hashim Saleh, Al-Tikriti, Studies in the Eastern and Western Issues, Baghdad, 2010 AD.
11. Herbert Fisher, The Origins of Modern European History from the European Renaissance to the French Revolution, translated by: Zainab Esmat Rashid and Ahmed Abdel Rahim Mustafa, Dar Al-Maaref, Cairo, 1970 AD.
12. Khairiya Qasimia, Zionist activity in the Arab East and its echo, Research Center, Beirut, 1973 AD.
13. khalil Inalcik and Donald Quattert, The Economic and Social History of the Ottoman Empire, Volume One 1300-1600 AD, translated by: Abdul Latif Al-Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2007 AD.
14. L.J. Sheni, History of the Western World, translated by: Majd al-Din Hifni Nassif, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, (undated).
15. Muhammad Farid Bey, the lawyer, History of the Ottoman Empire, edited by Ihsan Haqqi, Dar Al-Nafais, Beirut - Lebanon, / 1981 AD.
16. Muhammad Jamil Bayhum, The Philosophy of Ottoman History, Beirut, 1925 AD.
17. Muhammad Suhail Taqoush, History of the Ottomans, 3rd edition, Dar Al-Nafais, Beirut, 2013 AD.
18. Muhammad Suhail Taqoush, The Ottomans from the Establishment of the State to the Coup against the Caliphate 1299-1924 AD, Beirut 1995 AD.
19. Peter Sugar, Ottoman Europe (135-1804), translated by: Assem El-Desouki, New Culture House, Cairo, 1998 AD.

20. Saeed Ahmed Barjawi, The Ottoman Empire, Its Political and Military History, Beirut, 1993 AD.
21. Shakib Arslan, History of the Ottoman Empire, Ibn Katheer Printing and Publishing House, Damascus, 2001 AD.
22. Sheeny L.J., History of the Western World, translated by: Majd al-Din Hifni Nassif, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, (undated).
23. Soraya Farouki, The Ottoman Empire and the World Surrounding It, Translated by: Hatem Al-Tahawi, Dar Al-Madar Al-Islami, Benghazi - Libya, 2008 AD.
24. Yepifanov and Fedosov, History of the Soviet Union, translated by: Khairy Al-Damen and Nicholas Tawil, Dar Al-Taqadum, Moscow, (undated).
25. Yilmaz Oztuna, History of the Ottoman Empire, translated by: Adnan Mahmoud Salman, Faisal Finance Foundation Publications, Turkey - Istanbul, 1990 AD.
26. Yir Renovan, The History of International Relations (The Nineteenth Century 1815-1914 AD), Translated by: Jalal Yahya, Cairo 1980 AD.